شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

الصناعات الزراعية التحويلية والتسويق الزراعي من أبرز مرتكزات الأمن الغذائي في العراق

د. مهدي ضمد القيسي

05 ايلول 2026

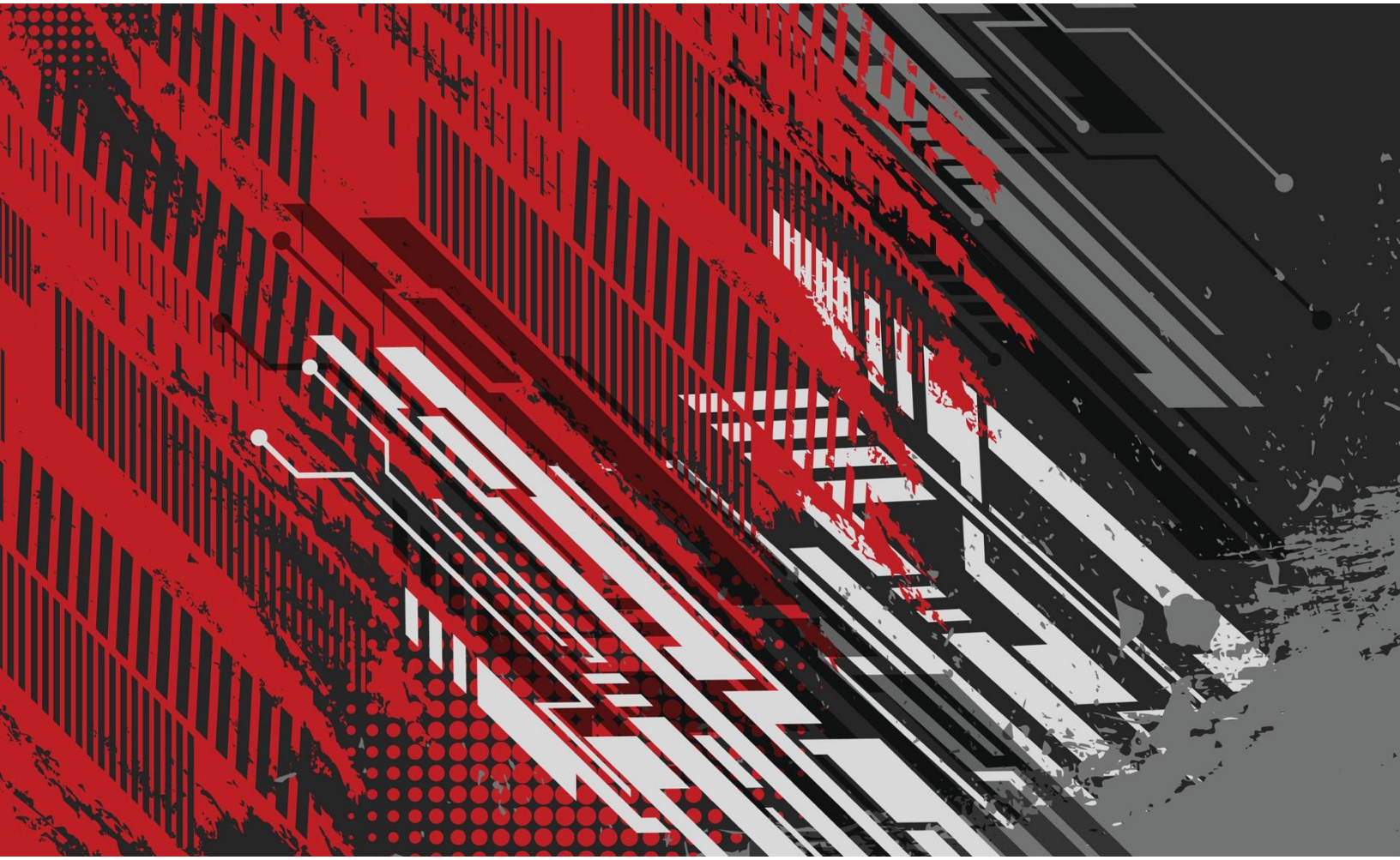

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الصناعات الزراعية التحويلية والتسويق الزراعي من أبـزر مرتكزات الأمن الغذائي في العراق

نظـراً لتقلبات أسعار النفط عالمياً وتقلص استخداماته باتجـاه الطاقات النظيفة والمتجددة نتيجة تأثيراته في التلوث البيئي والتغيرات المناخية الحاصلة، إضافة الى التقلبات والأزمات العالمية المتعددة وأبرزها التداعيات الجيوسياسية الدولية والتي أوقفت حركة تصدير النفط وسلاسل التوريد عبر مضيق هـرمـز. ولكون اقتصاد بلدنا ريعي يعتمد على صادرات النفط كمورد رئيس للموازنة العامة للدولة، إضافة الى تزايد النمو السكاني في العراق. لـذا أصبح تنوع الاقتصاد ضرورة حتمية، والزراعة هي من تمتلك مقومات التنمية المستدامة والأمن الغذائي والاقتصادي والمجتمعي.

يعـد القطـاع الـزراعي في العراق المحـرك الرئيس لمعظم القطاعـات الاقتصـادية ويمتاز بديمومته مع وجـود حاجـة فعليـة قائمة ومستمرة للمحاصيل والمنتجات الزراعية سواء كانت للاستهلاك المحلي أو للتصدير، فهو مساهم أساسي بالأمن الصحي كون معظم أمراض العصر مرتبطة بالغذاء وان المنتج الزراعي المحلي أكثر أماناً واطمئناناً من المستورد، كما ويساهم بشكل فاعل في تعزيز الاقتصاد الوطني بخلق فرص عمل في ظل ازدياد نسبة النمو السكاني، كما ويعمل على تقليص حجم الاستيراد وخلق استقرار اجتماعي وزيادة الناتج الإجمالي للدخل القومي وتقليص الاقتصاد الريعي. وبصورة عامة ان معظم نشاطات القطاع الزراعي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حماية وتحسين البيئـة والتصدي للتغيرات المناخية والانحباس الحراري. لـذا فان التطور الحقيقي لبلدنا يبدأ بالقطاع الزراعي كونه القاعدة المتينة والراسخة التي تنطلق منها معظم القطاعات.

يواجه القطاع الزراعي تحديات عدة أبرزها:

1- شح المياه والتي تتجه باتجاه ندرة المياه وقد تصل الى الفقر المائي كون معظم ايراداتنا المائية من دول الجوار، فضلاً عن التغيرات المناخية التي اثرت سلباً في هطول الامطار، وتؤثر في خزيننا من المياه الجوفية.
2- تدهور معظم الأراضي الزراعية خاصة في وسط وجنوب العراق نتيجة لارتفاع الملوحة وتغدق الترب والذي تسبب في انخفاض إنتاجية المحاصيل والمنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية).
3- قدم المكننة الزراعية وانخفاض أعدادها وأنواعها، ومحدودية استخدام الأتمتة: الزراعة الذكية Smart Agriculture والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) وانترنيت الأشياء

Internet of Things (IoT) والطائرات المسيرة Drones وتقنية الجزيئات متناهية الصغر Nanotechnology والروبوتات وغيرها من التقانات التي تعزز وتقنن من كفاءة عوامل الإنتاج (الماء والأرض) والخدمات الزراعية والتصنيع والتسويق الزراعي. أضافة الى محدودية نقل وتوطين التكنولوجيا في القطاع الزراعي ونشاطاته الساندة لاستثمارها بالشكل الأمثل لتحقيق نهوض وتطور يتناسب مع مخرجات ومدخلات الزراعة بشفيها النباتي والحيواني.

4- ضعف الرقابة والسيطرة التامة على جميع المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية في عموم محافظات العراق) وخاصة المعابر غير النظامية.
5- محدودية الاستثمار الزراعي ومساهمة القطاع الخاص (شركات وجمعيات زراعية تخصصية) في النشاطات الزراعية وخاصة في الصناعات الزراعية التحويلية والمستلزمات والخدمات الزراعية وبضمنها التسويق الزراعي وإدارة المزارع الذكية.
6- ضعف البنى التحتية الساندة للقطاع الزراعي ومن أبرزها مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) والتي تشكل محوراً رئيساً في ارتفاع كلف إنتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) وتصنيعها وخزنها وتداولها.

الأهمية الاقتصادية والتنموية للقطاع الزراعي:

ان الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي يتطلب تفعيل القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو والتوظيف الرقمي والحوكمة الذكية لتحسين جودة الإنتاج والخدمات وتقليل الإخفاقات. ويعد القطاع الزراعي في العراق من أبرز القطاعات الاقتصادية التي يجب التركيز عليها وذلك لديمومته مع وجود حاجة فعلية قائمة ومستمرة للمحاصيل والمنتجات الزراعية سواء كانت للاستهلاك المحلي أو للتصدير. ومعلوم إن مجمل العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي مناطة بالقطاع الخاص (فلاحين ومزارعين ومستثمرين)، فقد نصت المادة (25) من الدستور العراقي لسنة 2005 على الآتي: (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن كامل موارده وتنوع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

تعتبر المحاصيل والمنتجات الزراعية (نباتية وحيوانية) مواد سريعة التلف والفساد كونها تحتوي على نسبة عالية من الرطوبة ومكوناتها الغذائية (الكربوهيدرات والبروتينات والدهون والفيتامينات والعناصر المعدنية) يجعلها وسطاً مناسباً لنمو وتكاثر معظم الأحياء المجهرية (البكتريا والخمائر والفطريات) يجعلها سريعة التلف إضافة الى ارتفاع درجات الحرارة بعدم وجود خزن نظامي، وبهذا يتحول التلف الى مرحلة الفساد

والتسمم الغذائي، وبهذا تفقد قيمتها التغذوية والإقتصادية. ونظراً لمحدودية إستهلاكها بصورة طازجة، لذا يتحتم إيجاد وسيلة للحفاظ عليها من التلف، وهنا يأتي دور الصناعات الزراعية التحويلية وبضمنها التصنيع الغذائي لخلق توازن بين الإنتاج والإستهلاك من خلال سحب فائض الإنتاج لتحويله إلى صناعات غذائية، وبمنظور إقتصادي يمتص فائض الإنتاج الزراعي بعمليات التصنيع الغذائي وبموجبه نعزز من تقنين وترشيد إستخدامات المياه للأغراض الزراعية لتحقيق مفهوم " **إنتاجية المياه الزراعية** "، كما ونحافظ على عدم إستنزاف الترب الزراعية والحد من تدهورها، وبهذا يصبح الإنتاج مضمون من خلال الإستهلاك المباشر أو التصنيع الغذائي. لـذا فان أبـرز النشاطات الكفيلة بتعزيز القيمة الإقتصادية والتغذوية للمنتجات والمحاصيل الزراعية هي الصناعات الزراعية التحويلية بجانب التسويق الزراعي المناسب لطبيعة المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) ومنتجاتها.

وبناءً على ذلك يتطلب توجيه بوصلة الفرص الاستثمارية في مجمل نشاطات القطاع الزراعي والساند لها باعتماد الاستثمار الموجه نحو التقانات الحديثة المتمثلة بالزراعة الذكية والذكاء الاصطناعي ونقل التكنولوجيا المناسبة للنشاطات الزراعية المتنوعة التي تعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتقليل الكلف وتعتمد تقنين وترشيد المياه وكفاءة استخدام مياه الري خاصة بالجانب النباتي.

النشاطات الإنتاجية بالقطاع الزراعي:

ان تتنوع نشاطات القطاع الزراعي (النباتية والحيوانية) والتصنيع والتسويق الزراعي والجوانب الخدمية الساندة لهذه النشاطات الإنتاجية التي يتبناها القطاع الخاص (فلاحين ومزارعين وشركات استثمارية) لتعزيز الاقتصاد غير الريعي وإيجاد فرص عمل والمساهمة في الامن الصحي والبيئي والمجتمعي، وندرج ادناه عدد من أبرز واهم هذه النشاطات وهي:

1- التسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة ومجمدة حسب طبيعة المحصول أو المنتج الزراعي، والإهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لتعزيز سلاسل القيمة للمحصول الزراعي والذي ينعكس أيجاباً على حماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً لمائدة المستهلك.
2- الصناعات الزراعية التحويلية والتي تهدف الى تحويل المحاصيل الزراعية والمواد الخام النباتية والحيوانية الى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى وأسهل في الاستغلال والخزن والتداول، مثالها صناعة معجون وعصير الطماطة والصاص والكجب والمربيات والألبان ومنتجاتها واللحوم ومنتجاتها

وتصنيع وكبس وتعبئة وتغليف التمور وصناعة الدبس والسكر السائل والكحول الطبي والصناعي وتصنيع الخبز والصمون والحلويات والمعجمات والزيوت النباتية وغيرها.

3- صناعة التعبئة والتغليف والتي من خلالها نحافظ على طبيعة الغذاء ومواصفاته طيلة الفترة الفاصلة بين التصنيع والتعبئة والتغليف حتى البيع والاستهلاك محلياً أو التصدير. ان توفر التعبئة والتغليف الأمان للأغذية يمنع حصول التدهور الكيميائي والفيزيائي والميكروبي، ويعزز من سهولة تداولها وإمكانية إعادة غلق العبوة بعد فتحها. كما وتقدم البطاقة الغذائية وهي الملصق الخارجي لعبوات المنتجات الغذائية والذي يحمل معلومات مهمة ومفيدة للمستهلك تخص نوعية الطعام وصفاته ومحتوياته ووزنه واسم المنتج وتعليمات تحضيره ومعلومات عن قيمته الغذائية والمضافات الغذائية وبيانات الحساسية وتعليمات الإستخدام والتخزين وتاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية.

4- تصنيع وإنتاج اسمدة عضوية وحيوية بديل عن الأسمدة الكيميائية من مخلفات النخيل السليلوزية بضمنها الكرب والخوص ومخلفات البساتين ومخلفات حصاد المحاصيل الحقلية والخضر، وهذا ينسجم مع التوجه العالمي باعتماد الزراعة العضوية التي لها مردود اقتصادي أعلى فهي مفضلة من الناحية التغذوية والصحية لخلوها من الأسمدة الكيميائية، وان استخدام هذه المخلفات يخلص البيئة من التلوث وانتشار الأمراض النباتية والقوارض وتداعياتها على البساتين بضمنها بساتين النخيل والحقول الزراعية بصورة عامة.

5- إقامة مشاريع وطنية لصناعة اعلاف الثروة الحيوانية (ابقار وجاموس واغنام وماعز) معتمدة على ما متوفر من مواد أولية محلية (القصب والبردي ومخلفات حصاد وجني المحاصيل الزراعية) بإضافة مكملات غذائية لتصنيع علائق تناسب المتطلبات التغذوية للحيوانات، وبهذا نضمن تغذية جيدة تنعكس ايجاباً على صحة الحيوانات ومقاومتها للأمراض وزيادة انتاج الحليب وبناء اللحم والولادات.

6- انتاج السايلج من القصب والبردي الطري (الأخضر) علف للجاموس والابقار. وتصنيع البلوكات العلفية للثروة الحيوانية من المخلفات النباتية واستخدام الدبس أو المولاس كمادة رابطة للعليقة ومصدر للطاقة والتغذية.

7- اعتماد الزراعة العمودية متعددة الطوابق (الرفوف) والزراعة المائية (هيدروبونك) لإنتاج محاصيل الخضر والورقيات والفطر الغذائي، وتمتاز هذه التقانات بالإنتاج الواسع على مدار السنة كون ظروف الإنتاج مسيطر عليها، وتنتج بكميات كبيرة واستهلاك مائي قليل وبمساحات ومستلزمات محدودة مقارنة بالزراعة التقليدية، ويمكن تسوقها وهي طازجة كون انتاجها يكون قريب من أماكن تسويقها وبهذا نوفر كلف خزنها ونقلها.

8- انتاج الشعير المستنبت كعلف اخضر بمدة قصيرة لتغذية الأبقار والجاموس والاغنام بطريقة بسيطة تكون فيها كمية بذور قليلة ومدة الإنبات والحصول على مستنبت الشعير الأخضر قصيرة (4-3) أيام، والاحتياج المائي والمساحة المطلوبة للإنتاج قليلة. لذا تعتبر طريقة اقتصادية بظروف انتاج مسيطر عليها وعلى مدار السنة مقارنة بالإنتاج الحقلي التقليدي للشعير الذي يحتاج الى مساحات زراعية واسعة وكمية بذور كبيرة ومياه سقي وموسم زراعي محدد للإنتاج. أما الشعير المنتج بالزراعة التقليدية فيستخدم من ضمن الاعلاف الجافة للثروة الحيوانية.

9- نظراً لندرة المياه فقد تقلص انتاج الأسماك بالبحيرات الترابية وكذلك في الاقفاص العائمة في مجرى الأنهار وذلك لانخفاض الإيرادات المائية وزيادة تركيز الملوثات البيئية فيها. وللأهمية التغذوية للأسماك، لذا يستوجب توجيه القطاع الخاص المعني بهذا النشاط لاعتماد انتاج الأسماك بالأنظمة المغلقة لضمان انتاج اسماك محلية مضمونة صحياً وخلق فرص عمل ودعم الاقتصاد.

10- إقامة مشاريع أصول الدواجن من سلالات عالية الإنتاج والتحويل الغذائي وذلك لضمان انتاج فروج بيض التفقيس والدجاج اللاحم.

11- إقامة مشاريع إنتاجية لطيور السلوى والتي تمتاز بسريعة التكاثر وإنتاج غزير وتعد مصادر إضافية للبيض واللحم المنتج من الدواجن.

12- انتاج سماد عضوي وغاز للطبخ والاضاءة من المخلفات الحيوانات والزراعية على مستوى القرى الريفية وذلك بإجراء عملية تخمر لاهوائي بمنظومات خاصة وسهلة الاستخدام، وبالتأكيد لهذه التقنية مخرج بيئي يخلصنا من التلوث بجانب جدواها الاقتصادية (انتاج سماد عضوي وغاز للطبخ والاضاءة).

13- الاستغلال الأمثل لاستثمار المناطق الجافة بالأهوار خارج منظومة التراث العالمي، باستخدام السماد العضوي (البتموس) الناتج عن التحلل الطبيعي للحشائش والاعشاب والمخلفات الحيوانية، ويستخدم هذا السماد في الزراعة العضوية لإنتاج الخضر بصورة خاصة ومحاصيل اخرى والتي قيمتها الاقتصادية أعلى من الخضر المنتجة باستخدام الأسمدة الكيميائية. ويترتب على ذلك إقامة صناعات زراعية تحويلية (تصنيع غذائي) في مناطق الاهوار مبنية على التوسع في صناعة الخضر مثل صناعة المربيات والمخللات ومعجون الطماطة.

14- جمع وتصنيع الحليب ومنتجات الالبان في الريف بصورة عامة وبمناطق الاهوار بصورة خاصة لوجود الجاموس والذي سيزداد انتاجه من الحليب باعتماد طرائق التغذية المركزة، وإقامة مراكز جمع الحليب موقعياً لتقليل التلف والمساهمة في خفض كلف الانتاج كون التصنيع الموقعي يقلل من تلف

المادة الاولية والمنتوج واستثماره بصورة أفضل، ويمكن استخدام منظومات الطاقة الشمسية لتسيير ظروف الإنتاج والحفظ. وتجدر الإشارة الى إن التصنيع الموقعي للحليب ومشتقات الألبان واللحوم والأسماك والخضر في الاهوار يقلل من تلف المادة الاولية والمنتوج واستثماره بصورة أفضل يشجع السكان على زيادة الاستفادة من الموارد الزراعية (النباتية والحيوانية) ويحقق زيادة دخل سكان الاهوار والحد من هجرتهم الى المدن ويزيد من مساهمتهم في الناتج الإجمالي للدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

15- تشييد مجمعات سكنية وترفيهية سياحية وفلكلورية من القصب والبردي في مناطق الاهوار بالاستفادة الموروث الشعبي والخبرة المتراكم لدى سكان الاهوار لتعظيم مواردهم المالية والارتقاء بمهاراتهم الفنية والمساهمة في إنعاش السياحة وتلبية رغبات السواح وانعكاساتها الاقتصادية. فضلاً عن تصنيع منتجات حرفية وفلكلورية شعبية (اثاث، اسرة، كراسي، أقفاص وغيرها) من مخلفات النخيل السليلوزية (السعف والخوص والجذوع).

16- اعتماد التجفيف الشمسي أو باستخدام منظومات الطاقة الشمسية لانتاج الخضر والفواكه والاسماك المجففة والتي تعد أحد وسائل حفظ الغذاء.

مقترحات النهوض بالصناعات الزراعية التحويلية والتسويق الزراعي:

1- إعادة النظر بالخطط الزراعية اعتماداً على الميزة النسبية للمحافظة او مجموعة محافظات لتحقيق جدوى اقتصادية من زراعة محصول او مجموعة محاصيل من خلال اعتماد ما يسمى **(إنتاجية المياه الزراعية)** كونها العامل الأهم الذي ينبغي التركيز عليه، وهذا يتطلب تطبيق عدد من المعايير واهمها (الحيازة الزراعية، طبيعة التربة ونوعيتها، مصدر الارواء ونوعية المياه، الظروف المناخية)، وبهذا نحقق زيادة الإنتاج في وحدة المساحة بجانب تقنيين وترشيد استخدامات مياه الري.

2- دعم وتشجيع القطاع الخاص لتأسيس جمعيات وشركات تخصصية للتسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة ومجمدة والإهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لتعزيز سلاسل القيمة للمحصول الزراعي والذي ينعكس على حماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً للمستهلك وتعزيز سلاسل القيمة، وكذلك الصناعات الزراعية التحويلية مثل صناعة معجون الطماطة والمربيات والألبان ومنتجاتها واللحوم ومنتجاتها وتصنيع وكبس وتعبئة وتغليف وخزن التمور وصناعة الدبس والسكر السائل والكحول الطبي والصناعي وغيرها.

3- التأكيد على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة لحماية الثروة النباتية والحيوانية وتنظيم تداول المواد والمستلزمات الزراعية على كافة محافظات العراق بدون استثناء. وتشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) لعموم محافظات العراق للسيطرة على الإغراق السلعي ومنع دخول المحاصيل والمنتجات والمستلزمات الزراعية والتقيد بإجازة الاستيراد وتطبيق المواصفة على المستورد وعدم السماح بإدخال أية بضاعة خارج المواصفات المعتمدة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك، والحد من انتقال الامراض العابرة للحدود والامراض الانتقالية لثروتنا الزراعية (النباتية والحيوانية)، وهنا يتطلب تفعيل الدور الرقابي لحماية المنتج المحلي، والخطوة الرئيسة تبدأ من أدخال الحوكمه الالكترونية والربط المؤسسي بين الوزارات والتشكيلات المعنية بهذا النشاط في عموم محافظات العراق.

4- يعد استيراد المواد الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ركيزة مهمة في دعم الامن الغذائي وضمان استقرار الأسواق المحلية، لدورها في سد النقص في الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات المواطن وفق المعايير الصحية والبيئية والتغذوية، وهذا يتطلب استمرار التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وتطوير آليات الرقابة والفحص وتحديث التشريعات والإجراءات بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية ومتطلبات السلامة والجودة.

5- اعتماد سياسة استيراد متوازنة تسهم في حماية المنتج المحلي من جهة وضمان وفرة المواد الزراعية ذات المواصفات النوعية من جهة أخرى لدعم التنمية الزراعية المستدامة. لذا فان الاستيراد المقنن يضمن منع الإغراق السلعي على حساب المنتج المحلي وذلك بفرض ضريبة مجزية على المحاصيل الزراعية ومنتجاتها تحسب على اساس كلف المنتج المحلي داخل العراق، وهذا ينسجم مع ما تضمنه قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 المعدل عام 2014.

6- توجيه الفرص الاستثمارية لتبني إنشاء مجمعات زراعية- صناعية ومحطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع الألبان، واستخدام الدورات الزراعية لتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج وتصنيع الأعلاف.

7- لغرض تأمين انتاج زراعي مستدام وتقليل الفجوة الغذائية الى أقل مستوى ممكن يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي ودعم وحماية القطاع الخاص للدخول بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة الكيميائية واسمدة العناصر الصغرى والاسمدة العضوية والمبيدات الكيميائية الصديقة للبيئة والاحيائية والمكننة الزراعية الحديثة ومنظومات الري بالرش والتنقيط

والنايلون الزراعي والتعبئة والتغليف والبيوت البلاستيكية واللقاحات والعلاجات والمستلزمات البيطرية وفق أحدث التقانات والتطورات العالمية.

8- الحد من استيراد المواد الغذائية التي يمكن تأمينها محلياً بجانب تحسين النوعية والتعبئة والتغليف لتلبية ذوق ورغبة واحتياج المستهلك.

9- الارتقاء بمكننة جني وانتاج وتصنيع وتسويق التمور ليدخل في منافسة حقيقية مع التمور في الاسواق الخارجية والمحلية باعتماد ضوابط الجودة العالمية (الآيزو والهاسب) وبما يحقق الجدوى الاقتصادية من زراعة النخيل وانتاج التمور. وتسهيل إجراءات تصدير التمور المصنعة والمعبأة لتأخذ مكانتها التجارية والاقتصادية والنوعية في الأسواق العالمية وشمولها بدعم صادرات اعلى من دعم صادرات التمور غير المصنعة (التمور الفل).

10- الاستفادة المنظمات والهيئات الزراعية العربية والإقليمية والدولية في مجالات التعاون المختلفة وأبرزها نقل وتوطين التكنولوجيا وذلك لاختصار الزمن في اجراء البحوث لتحقيق جدوى اقتصادية وفنية تنعكس فعلياً لتطوير نشاطات القطاع الزراعي والساند له وذلك بإدخال منظومات ريادية (شبه إنتاجية) في التصنيع والتسويق الغذائي، وكذلك بناء القدرات وتنفيذ مشاريع صغيرة بتقانات حديثة أو تطوير لبنى تحتية ومعرفية للفئات المستهدفة لدعم القطاع الخاص والمرأة والشباب الريفي.

الأهداف الرئيسة لحفظ وتصنيع الاغذية:

1- المحافظة قدر المستطاع على خصائصها الطبيعية بعيداً عن التلوث والتلف والفساد ومسببات التسمم الغذائي والتغيرات التي تحدث في نوعيتها اثناء الخزن والتداول.

2- استيعاب فائض المحاصيل والمنتجات الزراعية وتصنيعها لخلق توازن بين العرض والطلب واستقرار الأسعار مما يشجع المزارعين على انتاج اوفر وبوتيرة مستمرة.

3- يحافظ التصنيع الغذائي على المحاصيل الزراعية من التلف وإطالة مدة خزنها وسهولة نقلها وتداولها من أماكن انتاجها الى أماكن استهلاكها البعيدة.

4- يساهم التصنيع الغذائي باستيعاب البطالة وتوفير فرص عمل عديدة، وتغيير النمط الغذائي للمستهلك والذي ينعكس على تقليل الفاقد وتحقيق جدوى اقتصادية لمواجهة الزيادات السكانية المتسارعة.

5- توفير الأغذية الموسمية الإنتاج في أوقات ندرة وجودها في الأسواق وتحويل الخامات الزراعية التي غير مرغوب استهلاكها مباشرة الى منتجات لها قيمة غذائية واقتصادية.

6- توفير الوقت والجهد عند تناول أغذية محفوظة سهلة التحضير وخاصة للنساء العاملات لصعوبة تحضير الأغذية الطازجة وطهيها.

7- البحث المستمر عن أغذية تقليدية وغير تقليدية لمواجهة ازدياد عدد سكان العالم والمساهمة في الحد من الجوع وسوء التغذية.

8- توفير الأغذية لفئات خاصة من المجتمع مثل المرضى والأطفال والمسافرين وخاصة عبر الرحلات الجوية والبحرية وللجيوش اثناء الحروب ويطلق عليها ارزاق معركة.

9- الاستغلال الأمثل للمواد الأولية الزراعية بتصنيعها والحصول على منتجات ثانوية من عمليات التصنيع لتشكل قيمة اقتصادية مضافة.

عن الكاتب: د. مهـدي ضـمد القيسـي

وكيل وزارة فني سابق ومستشار حالي/ وزارة الزراعة العراقية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600